قرار المجلس رقم 6/أخ/ر م/س ض ب إ/2022 المؤرخ في 4 أبريل 2022

يحدد كيفيات دفع المقابل المالي والآتوى والمساهمة السنوية المطبقة على المتعاملين أصحاب الترخيص العام

إن مجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية،

- بمقتضى القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، لاسيما المواد 10، 11، 13، 131، 132، 133 و 134 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-44 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1442 الموافق 17 جانفي سنة 2021 الذي يحدد نظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات المفتوحة للجمهور وعلى مختلف خدمات الاتصالات الإلكترونية،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 22-39 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1443 الموافق 10 جانفي سنة 2022 الذي يحدد شروط منح الترخيص العام لإنشاء واستغلال و/أو توفير خدمات الاتصالات الإلكترونية للجمهور، وكذا مبالغ المقابل المالي والآتوى والمساهمة السنوية المتعلقة به،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 3 شعبان عام 1438 الموافق 30 أبريل سنة 2017 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 30 شوال عام 1440 الموافق 3 يوليو سنة 2019 والمتضمن تعيين رئيس مجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، المستدرك،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 19 محرم عام 1441، الموافق 19 سبتمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس سلطة الضبط المستقلة للبريد والاتصالات الإلكترونية، المستدرك،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 22 نو القعدة عام 1441 الموافق 14 يوليو سنة 2020 والمتضمن تعيين المدير العام لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، المستدرك،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في الأول صفر عام 1443 الموافق 8 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تعيين عضو بمجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية،
- وبمقتضى القرار رقم 4/أخ/ر م/س ض ب إ/ 2022 المؤرخ في 7 فيفري 2022 الذي يحدد إجراء منح الترخيص العام لإنشاء واستغلال و/أو توفير خدمات الاتصالات الإلكترونية،
- وبمقتضى النظام الداخلي لمجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية،
- اعتبارا للمادة 13 البند 7 من القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، المذكور أعلاه، والتي تنص على: "تكلف سلطة الضبط بالقيام بضمان ضبط أسواق البريد والاتصالات الإلكترونية لحساب الدولة، وفي هذا الإطار تتولى المهام الآتية:

الآتية:

- (...)

7. منح التراخيص العامة لإنشاء و/أو استغلال شبكات الاتصالات الإلكترونية وتوفير خدمات الاتصالات الإلكترونية وتراخيص الشبكات الخاصة، وكذا تراخيص تقديم خدمات وأداءات البريد،

- (...)"،

واعتبارا للمادة 28 من القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، المذكور أعلاه، والتي تنص على: "تشمل موارد سلطة الضبط ما يأتي:

- مكافآت مقابل أداء الخدمات،

- الأتاوى،

- المصاريف المتعلقة بمنح الأرقام وتسييرها،

- المصاريف المتعلقة بالمصادقة على تجهيزات البريد والاتصالات الإلكترونية،

- نسبة مئوية من ناتج المقابل المالي المستحق بعنوان الترخيص والرخصة والترخيص العام المنصوص عليها في المواد 34 و123 و131

من هذا القانون، على التوالي والمحددة طبقاً لقانون المالية (...)."

◀ واعتباراً للمادة 132 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، المذكور أعلاه والتي تنص على: "يخضع صاحب

الترخيص العام لدفع:

(أ) مقابل مالي وإتاوة حسب كل نشاط ممارس على حدة،

(ب) مساهمة سنوية موجهة للتكوين والبحث والتقييم في مجال الاتصالات الإلكترونية،

(ج) مساهمة سنوية لتمويل الخدمة الشاملة.

تحدد كفاءات تطبيق الفقرات أ و ب عن طريق التنظيم."

◀ واعتباراً للمادة 46 من قانون المالية لسنة 2000، المعدلة بالمادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001 والمادة 41 من قانون المالية

لسنة 2014 والتي تنص على: "تستفيد سلطة الضبط المنشأة بموجب المادة 10 من القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 5 جمادى الأولى

عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000، المذكور أعلاه، من مواردها بحصة من ناتج المقابل المالي والإتاوة المذكورة في المادة 45

أعلاه."

◀ واعتباراً للمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 21-44 المؤرخ في 17 جانفي سنة 2021، المذكور أعلاه، والتي تنص على: "يمكن أن

يكون نظام الاستغلال في شكل رخصة أو ترخيص عام أو تصريح بسيط."

◀ واعتباراً للمادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 21-44 المؤرخ في 17 جانفي سنة 2021، المذكور أعلاه، والتي تنص على: "يخضع

لترخيص عام تمنحه سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، إنشاء واستغلال خدمات:

- توفير النفاذ إلى الإنترنت،

- تحويل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت،

- الاتصالات الإلكترونية التفاعلية ذات التسعير الإضافي بما في ذلك خدمات الأوديوتاكس،

- التموقع و/أو التموضع بالراديو عن طريق القمر الصناعي وكذا خدمات الجيوتموقع بالراديو،

- استضافة وتخزين البيانات عن طريق الحوسبة السحابية،

- مراكز النداء."

◀ واعتباراً للمادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 22-39 المؤرخ في 10 جانفي سنة 2022، المذكور أعلاه، والتي تنص على: "ينشئ

ويستغل و/أو يوفر صاحب الترخيص العام خدمات الاتصالات الإلكترونية التي تدخل في هذا النظام ضمن الشروط المحددة في هذا

المرسوم ودقاتر الشروط النموذجية الخاصة بكل خدمة. تحدد دقاتر الشروط النموذجية الخاصة بكل خدمة بموجب قرار من الوزير المكلف

بالاتصالات الإلكترونية بعد استشارة سلطة الضبط."

◀ واعتباراً للمواد من 11 إلى 17 من المرسوم التنفيذي رقم 22-39 المؤرخ في 10 جانفي سنة 2022، المذكور أعلاه،

◀ واعتباراً للمادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 22-39 المؤرخ في 10 جانفي سنة 2022، المذكور أعلاه، والتي تنص على: "تحدد

كفاءات تسديد المقابل المالي والأتاوى والمساهمة السنوية من طرف سلطة الضبط."

◀ واعتباراً لمداولة مجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية أثناء اجتماعه المنعقد بتاريخ 4 أبريل 2022.

يقرر

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 22-39 المؤرخ في 10 جانفي 2022 الذي يحدد شروط منح الترخيص العام لإنشاء واستغلال و/أو توفير خدمات الاتصالات الإلكترونية للجمهور، وكذا مبالغ المقابل المالي والأتاوى والمساهمة السنوية المتعلقة به، يهدف هذا القرار إلى تحديد كفاءات دفع المقابل المالي والأتاوى والمساهمة السنوية المطبقة على المتعاملين أصحاب الترخيص العام.

الفصل الأول

المقابل المالي

المادة 2: يخضع متعاملي الاتصالات الإلكترونية أصحاب الترخيص العام لدفع مقابل مالي حدّد مبلغه بـ مائة ألف دينار جزائري (100.000 دج) دون احتساب الرسوم.

يخضع تجديد الترخيص العام لدفع نفس المبلغ المحدد أعلاه.

المادة 3: يتم دفع المقابل المالي المذكور في المادة 2 أعلاه عند منح الترخيص العام أو تجديده.

الفصل الثاني

الأتاوى

المادة 4: حدّد مبلغ الأتاوى السنوية المطبقة على المتعاملين أصحاب الترخيص العام لخدمات توفير النفاذ إلى الإنترنت، استضافة وتخزين البيانات عن طريق الحوسبة السحابية ومراكز النداء بعشرة آلاف دينار جزائري (10.000 دج) دون احتساب الرسوم، يتم دفعها في أجل أقصاه 31 جانفي من كل سنة.

المادة 5: يخضع متعاملي خدمات الاتصالات الإلكترونية أصحاب الترخيص العام لدفع الجزء الثابت للإتاوة لتوفير خدمات تحويل الصوت عبر الإنترنت، والاتصالات الإلكترونية التفاعلية ذات التسعير الإضافي بما في ذلك خدمات الأوديوتاكس، والتموقع و/أو التموضع بالراديو عن طريق القمر الصناعي وكذا خدمات الجيومتوقع بالراديو كما يلي:

- عشرة آلاف دينار جزائري (10.000 دج) دون احتساب الرسوم لخدمة تحويل الصوت عبر الإنترنت عند الإمضاء على دفتر الشروط النموذجي المتعلق بها.

- عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000 دج) دون احتساب الرسوم لخدمات الاتصالات الإلكترونية التفاعلية ذات التسعير الإضافي بما في ذلك خدمات الأوديوتاكس عند الإمضاء على دفتر الشروط النموذجي المتعلق بها.

- مائة ألف دينار جزائري (100.000 دج) دون احتساب الرسوم لخدمة التموقع و/أو التموضع بالراديو عن طريق القمر الصناعي وكذا خدمات الجيومتوقع بالراديو عند الإمضاء على دفتر الشروط النموذجي المتعلق بها.

المادة 6: يُحدّد الجزء المتغير السنوي للإتاوة المطبقة على المتعاملين أصحاب الترخيص العام لخدمات تحويل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت، والاتصالات الإلكترونية التفاعلية ذات التسعير الإضافي بما في ذلك خدمات الأوديوتاكس، والتموقع و/أو التموضع بالراديو عن طريق القمر الصناعي وكذا خدمات الجيومتوقع بالراديو كما يلي:

- جزء متغير سنوي محسوب على أساس نسبة 10 % من رقم أعمال المتعامل الذي تم تحقيقه في إطار توفير خدمات تحويل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت.

تقوم سلطة الضبط بتحديد وتبليغ مبلغ الجزء المتغير السنوي عند إرسال الكشوف المالية مُصدّق عليها للمتعاملين والتي يتوجب عليهم إرسالها في أجل أقصاه 15 جويلية من السنة الموالية.

يتم دفع الجزء المتغير سنويا في دفعة واحدة في أجل لا يتجاوز ثلاثون (30) يوما بعد تبليغ مبلغ الإتاوة المذكورة من طرف سلطة الضبط.

- جزء متغير سنوي محسوب على أساس نسبة 7 % من رقم أعمال المتعامل الذي تم تحقيقه في إطار توفير خدمات الاتصالات الإلكترونية التفاعلية ذات التسعير الإضافي بما في ذلك خدمات الأوديوتاكس.

تقوم سلطة الضبط بتحديد وتبليغ مبلغ الجزء المتغير السنوي عند إرسال الكشف مُصدَّق عليها المالية للمتعاملين والتي يتوجب عليهم إرسالها في أجل أقصاه 15 جويلية من السنة الموالية.

يتم دفع الجزء المتغير سنويا في دفعة واحدة في أجل لا يتجاوز ثلاثون (30) يوما بعد تبليغ مبلغ الإتاوة المذكورة من طرف سلطة الضبط.

- جزء متغير سنوي يحسب على أساس الرواخذ المستغلة بالنسبة للموقع و/أو التموضع بالراديو عن طريق القمر الصناعي وكذا خدمات الجيوتوموقع بالراديو بحسب الجدول الآتي:

عدد الرواخذ	مبلغ الإتاوة السنوية
$1000 >$	20.000 دج / خارج الرسوم
$1000 \leq$ و $2000 >$	50.000 دج / خارج الرسوم
$2000 \leq$ و $5000 >$	100.000 دج / خارج الرسوم
$5000 \leq$ و $10.000 >$	150.000 دج / خارج الرسوم
$10.000 \leq$	200.000 دج / خارج الرسوم

تقوم سلطة الضبط بتحديد وتبليغ مبلغ الجزء المتغير السنوي عند إرسال حالة الرواخذ المستغلة من طرف المتعاملين، والتي يتوجب إرسالها في أجل أقصاه 31 ديسمبر من كل سنة.

يتم دفع الجزء المتغير سنويا في دفعة واحدة في أجل أقصاه 31 جانفي من السنة الموالية.

الفصل الثالث

المساهمة السنوية الموجهة للتكوين والبحث والتقييم في مجال الاتصالات الإلكترونية

المادة 7: يخضع متعاملي الاتصالات الإلكترونية أصحاب الترخيص العام لدفع مبلغ المساهمة السنوية الموجهة للتكوين والبحث والتقييم بخصوص الاتصالات الإلكترونية قدرها 0,5 % من الناتج المحاسبي السنوي الخام.

المادة 8: تقوم سلطة الضبط بتحديد وتبليغ مبلغ المساهمة المذكورة عند إرسال الكشف المالية مُصدَّق عليها للمتعاملين والتي يتوجب عليهم إرسالها في أجل أقصاه 15 جويلية من السنة الموالية.

يتم دفع المساهمة سنويا في دفعة واحدة في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما بعد تبليغ مبلغ المساهمة المذكورة من طرف سلطة الضبط.

الفصل الرابع

أحكام ختامية

المادة 9: يتم دفع المقابل المالي والأتاوى والمساهمة السنوية لفائدة سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية.

المادة 10: عدم احترام الأحكام المنصوص عليها في هذا القرار يعرض صاحب الترخيص العام للعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 11: تلغى كل الأحكام المخالفة لهذا القرار.

المادة 12: يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعه.

المادة 13: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية وكذا على موقعها الإلكتروني.

المادة 14: يُكلف المدير العام لسلطة الضبط بمتابعة تنفيذ هذا القرار.

عن المجلس

الرئيس